تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة البركة ش.م.ب. (م)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمجموعة البركة ش.م.ب.(م) ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛
- القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للدخل والمنسوبات المتعلقة بشبه الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛
- القائمة الموحدة للتغيرات في الأصول الخاضعة للإدارة غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم *مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة* من هذا التقرير.

ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومتطلبات السلوك الأخلاقي المتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات ولمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

برايس ووترهاوس كوبرز ام إي ليمتد، مكتب ٤٧٠١، مبنى ١٤٥٩، طريق ٤٦٢٦، مجمع ٣٤٦، الطابق ٤٧، البرج الغربي ، مرفأ البحرين المالي، ص.ب ٦٠٧٧١، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: ٩٧٣+ ١٧١١٨٨٠٠ ؛فاكس: ٩٧٣+ ١٧ ٥٤٠ ٥٥٦ ؛www.pwc.com/me ، القيد: ٤٧٣٧٨

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة البركة ش.م.ب. (م) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

منهجية التدقيق لدينا

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي	• مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية

كجزء من تصميم تدقيقنا، حددنا الأهمية النسبية وقمنا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. على وجه الخصوص، نظرنا في الحالات التي أصدر فيها مجلس الإدارة أحكاماً ذاتية، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت وضع افتراضات والنظر في الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات التدقيق التي قمنا بها، عالجنا أيضا مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل خطر الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال.

لقد صممنا نطاق تدقيقنا من أجل أداء عمل كافٍ لتمكيننا من إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ في الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والصناعة التي تزاولها المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، كانت ذات أهمية كبيرة في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأيًا منفصلًا حول هذه الأمور. لكل أمر أدناه، يتم توفير وصفنا لكيفية تناول تدقيقنا للأمر في هذا السياق.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة البركة ش.م.ب. (م) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

منهجية التدقيق لدينا (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تناول تدقيقنا لأمر التدقيق
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التسهيلات التمويلية يمثل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أفضل تقديرات مجلس الإدارة لخسائر الائتمان الناشئة. كما هو موضح في السياسات المحاسبية الهامة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة ، فقد تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠. لقد ركزنا على هذا المجال لأن مجلس الإدارة يتخذ أحكاماً معقدة وذاتية بشأن مبلغ وتوقيت الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للوقوف على التطورات الأخيرة في التسهيلات التمويلية ، مثل: ● تحديث العوامل بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط. ● تحديد معيار الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. ● اختيار نماذج مناسبة وافتراضات لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك احتمالية التعثر، معدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر. ● تعديلات على النماذج على أساس الترجيح المخصص للحالة الأساسية، وأفضل وأسوأ السيناريوهات. ● تحديد مجموعات من الموجودات المماثلة لغرض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. ● تحديد متطلبات الإفصاح وفقًا لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. تعتبر التسهيلات التمويلية للمجموعة ، أي الذمم المدينة والمبالغ المستحقة من البنوك والاستثمارات التشاركية والإجارة المنتهية بالتمليك التي يبلغ مجموعها ١٤,٩٤١ مليون دولار أمريكي و الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات صلة البالغة ٧٢١ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مهمة بالنسبة للمجموعة. تم تقديم المعلومات حول مخاطر الائتمان بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة في الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها ما يلي: ● قمنا بتقييم واختبار عينة من الضوابط الرئيسية حول إنشاء واعتماد التسهيلات التمويلية ومراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وحساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. ● قمنا بتقييم مدى ملائمة السياسة المحاسبية للمجموعة لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. ● استخدمنا المتخصصين لدينا، على أساس العينة، لتقييم مدى معقولية منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة التي طورها مجلس الإدارة وطبقها بما في ذلك معايير نموذج المخاطر(احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر)، والمعلومات المستقبلية، والترجيح ذي العلاقة، والتحليل. ● فهمنا وقمنا بالإختبار على أساس العينة مدى اكتمال ودقة مجموعات البيانات المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. ● قمنا بإختبار عينة من التسهيلات التمويلية لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير تصنيف المراحل. ● حصلنا على عينات من أحدث المراجعات الائتمانية المتاحة وتحققنا من أنها تتضمن التقييم الملائم والتوثيق لقدرة المقترضين على الوفاء بالتزامات السداد (رأس المال والأرباح والرسوم). ● أجرينا تقييماً مستقلًا لتحديد مدى ملائمة افتراضات وضع المخصصات لعينة من تعرضات المرحلة الثالثة. وتم تكوين رؤية مستقلة حول مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على معلومات مفصلة عن القرض والطرف المقابل المتاحة في ملفات الائتمان. ● قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة البركة ش.م.ب. (م) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من التقرير الشرعي للهيئة الشرعية وتقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات عليها) والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات والتقرير السنوي المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. وعليه، ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

تعد هذه البيانات المالية الموحدة وتعهد المجموعة بالعمل وفقًا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة.
إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية وقانون الشركات التجارية البحريني رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته (قانون الشركات التجارية)، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع) وبالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية ليتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولون عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي أعضاء مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة البركة ش.م.ب. (م) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي خطأ جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا معايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف يكشف دوما عن أي خطأ جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الخطأ، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها سواء مع وجود عدم تأكد مادي متصل بالأحداث أو الظروف التي قد تؤدي إلى شك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرارية. إذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإنه يطلب منا لفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات في الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فعلينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى إيقاف استمرارية المجموعة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلًا.

- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض تدقيق المجموعة. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق الذي تم التخطيط له ملاحظات التدقيق المهمة، بما في ذلك أي قصور جوهري في الرقابة الداخلية التي قمنا بتحديدها خلال أعمال التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتواصل معهم بشأن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة عند الاقتضاء.

من خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين المكلفين بالحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية كبيرة في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذا الأمر أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا الإبلاغ.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في مجموعة البركة ش.م.ب. (م) (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية والشرعية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية و كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع), نقرر ما يلي:

١. احتفظت الشركة بسجلات محاسبية ملائمة والبيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

٢. إن المعلومات المالية المتضمنة في التقرير الشرعي للهيئة الشرعية الموحدة وتقرير مجلس الإدارة تتوافق مع البيانات المالية الموحدة؛

٣. لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة، خلال السنة، قد خالفت أيًا من الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية، وكتاب قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد الرابع)، وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو بنود عقد التأسيس والنظام الأساسي والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أنشطتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أو على مركزها المالي كما في ذلك التاريخ؛ و

٤. تم تزويدنا بالتوضيحات والمعلومات المرضية من قبل أعضاء مجلس الإدار ة استجابة لجميع مطالبنا.

علاوة على ذلك، حددت هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة ان البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية خلال الفترة قيد التدقيق.

إلياس أبي نخول
رقم تسجيل الشريك: ١٩٦
برايس ووترهاوس كوبرز ام إي ليمتد
المنامة، مملكة البحرين
١٩ فبراير ٢٠٢٥